

30 April 2012
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

تنفيذ استنتاجات وتوصيات مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ بشأن إجراءات المتابعة ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي المقدمة والمبادئ

١ - لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار بالنسبة للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بأسره، فضلاً عن كونها الأساس الجوهري لمواصلة نزع الأسلحة النووية عملاً بالمادة السادسة منها، ولتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وبعد أن اعتُمدت، بتوافق الآراء، خطة العمل المستقبلية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول))، كررت الدول الأطراف التزامها بالامتثال لتعهداتها والوفاء بأهداف المعاهدة بغية السعي إلى تحقيق عالميتها. وكانت نتائج المؤتمر متوافقة مع الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي المتمثل في تعزيز تنفيذ المعاهدة باعتماد مجموعة من التدابير الملموسة والفعالة والعملية والتوافقية لتكثيف الجهود الدولية لمكافحة الانتشار، والسعي إلى نزع السلاح وكفالة تطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية على نحو مسؤول، وإحراز تقدم فيما يتصل بتنفيذ القرار الصادر في إطار المعاهدة عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٢ - وباعتماد خطة العمل التوافقية الرامية إلى تعزيز الدعامات الثلاث للمعاهدة، تحملت الدول الأطراف مسؤولية مشتركة تقتضي أيضاً قيام كل منها بإجراءات فردية. ويواصل الاتحاد الأوروبي بنشاط، دوماً إبطاء وعلى نحو متوازن، تنفيذ خطة العمل المستقبلية هذه، ويدعو جميع الدول الأطراف إلى أن تحذو حذوه.



٣ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ ينبغي أن تمهد السبيل لبدء دورة الاستعراض الجديد بصورة سلسلة، وذلك عن طريق الاتفاق فوراً على المسائل الإجرائية، والتأكيد من جديد على التزام جميع الدول الأطراف بتنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ بطريقة متوازنة، علاوة على تبادل المعلومات بشأن الجهود المبذولة والتقدم المحرز لتنفيذ خطة العمل، واستعراض التطورات ذات الصلة بالمسائل التي لم تشملها الخطة أو شملتها بصورة غير كافية، مثل الانضمام إلى المعاهدة على الصعيد العالمي وتنفيذ المادة العاشرة.

٤ - والأهداف الرئيسية الثلاثة لاستراتيجيه الاتحاد الأوروبي المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل تتمثل في تعددية الأطراف الفعالة ومنع الانتشار والتعاون الدولي. ولتعزيز الانضمام على نطاق عالمي لجميع اتفاقيات ومعاهدات منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها وتنفيذها بشكل كامل، ولا سيما معاهدة عدم الانتشار، لا يستخدم الاتحاد الأوروبي الوسائل والمبادرات الدبلوماسية فحسب، بل أيضاً التدريب العملي وتقديم المساعدة. ويُعد الاتحاد الأوروبي من الجهات المانحة الرئيسية للمنظمات الدولية في هذا المجال، فهو يقدم الدعم إلى العشرات من البلدان. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم وتعزيز آليات التحقق من قبيل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (بما يشمل اعتماد بروتوكول إضافي لاتفاقيات الضمانات الشاملة بين الدول ووكالة الطاقة الذرية)، من أجل كفالة الامتثال التام للالتزامات الدولية من جانب جميع الدول الأعضاء في الوكالة والدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو الحكم الأخير فيما يتصل بالسلم والأمن الدوليين في حالات عدم الامتثال.

٥ - وتمشياً مع الإجراء ١ من خطة العمل، يساهم الاتحاد الأوروبي بفعالية في الجهود العالمية الرامية إلى جعل العالم أكثر أمناً للجميع، وفي تهيئة الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تحقيقاً لأهداف المعاهدة، وذلك على نحو يعزز الاستقرار الدولي ويقوم على مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالاجتماع الأول للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذي عُقد في باريس من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١ لمتابعة نتائج مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، حيث أعربوا عن عزمهم الوفاء بالالتزامات التي قطعوها خلال مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، وإحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف المعاهدة، وشددوا على الأهمية الجوهرية لعدم الانتشار في بلوغ هذه الغاية. كما يحيط الاتحاد الأوروبي علماً، مع التقدير، بجميع المبادرات الرامية بصدق إلى تعزيز تنفيذ خطة العمل في مجالي مكافحة الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

٦ - ويعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء عن الالتزام بمواصلة نزع السلاح النووي، عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة والإجراء ٢ من خطة العمل، وفيما يتعلق بالإجراءات من ٣ إلى ٥، يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات الهامة التي اتخذتها اثنتان من دوله الأعضاء. ويكرر تأكيد التزامه بمواصلة التخفيض الشامل لمخزونات الأسلحة النووية في العالم ويشدد على أهمية هذا الأمر، لا سيما من جانب الدول التي تمتلك أكبر الترسانات، ويسلم بضرورة استرشاد جميع التدابير التي تُتخذ في مجال نزع وتحديد الأسلحة النووية بتطبيق مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية، مثلما كرر تأكيده مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، وذلك إسهاماً منه في تحقيق ودعم السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وعليه، يرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة الشفافية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ما تمتلكه من هذه الأسلحة، وبخاصة الأعضاء منها في الاتحاد الأوروبي، ودعا الدول الأخرى إلى التصرف على إبداء الشفافية بصورة مماثلة. كما يرحب ببدء نفاذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير مواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة). ويُعد تنفيذ هذه المعاهدة ومتابعة العملية الثنائية لترع الأسلحة من أهم المسائل المطروحة في جدول أعمال نزع السلاح. ويحث الاتحاد الأوروبي كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة المفاوضات من أجل تحقيق تخفيضات أكبر في ترسائيهما النوويتين، بما يشمل الأسلحة غير الاستراتيجية.

٧ - وفيما يتصل بتنفيذ الإجراء ٩، فقد عرض الاتحاد الأوروبي، خلال المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا الذي عُقد في أديس أبابا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تقديم الدعم لتنفيذ المعاهدة وإنشاء وعمل اللجنة الأفريقية للطاقة النووية. وشرع الاتحاد في تحديد الأدوات والوسائل اللازمة لتقديم دعم فعلي لهذه اللجنة، رهناً بتحديد احتياجات المساعدة.

٨ - وفيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات ٦ و٧ و١٥، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء استمرار الجمود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك استمرار عدم الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر، بالرغم من الجهود التي بُذلت مؤخراً لتحقيق توافق الآراء. ودعا الاتحاد الأوروبي مراراً إلى الشروع الفوري في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مما يعتبر خطوة هامة نحو الوفاء بالالتزامات والهدف النهائي المحدد في المادة السادسة من المعاهدة. وفي غضون ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي دعوة كافة الدول المعنية إلى أن تعلن وتدعم، الوقف الاختياري الفوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وتفكيك المنشآت المخصصة لذلك، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وعليه،

يلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالدخول في مناقشات جوهرية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح من أجل إحراز تقدم بشأن الإجراءات ٦ و ٧ و ١٥. ومن هذا المنطلق، يواصل الاتحاد الأوروبي دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في توسيع عضويته.

٩ - ويُعد الأداء الفعال للمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بتزع السلاح أمراً حيوياً للأمن العالمي. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه البالغ لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من الاستفادة من الزخم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، بالرغم من تحلي الإرادة السياسية القوية لدى الغالبية الساحقة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، والدعم القوي للمفاوضات، والدعوات الصريحة من الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة. وينبغي أن يكون مؤتمر نزع السلاح، بموجب التفويض الذي حصل عليه من الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح المعقودة عام ١٩٧٨، المكان المخصص لوضع المعاهدات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، وبالنظر لاستمرار الجمود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح، يتعين على المجتمع الدولي التفكير في خيارات أخرى لكفالة تحقيق تقدم في هذا المضمار. وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد الأوروبي أثناء مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧-٢٩ حزيران/يوليه ٢٠١١، خيارات لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح بغية إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح.

١٠ - وتكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حيوية لتزع السلاح ومنع الانتشار النوويين، على نحو ما تم تأكيده في المؤتمر الذي عُقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لتيسير دخولها حيز التنفيذ. وتمثل هذه المعاهدة إحدى الأولويات القصوى للاتحاد الأوروبي الذي دعا مراراً إلى أن تبادر جميع الدول، وبخاصة ما تبقى من الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى التصديق على الاتفاقية تمشياً مع الإجراءات من ١٠ إلى ١٢، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة من جانب إندونيسيا، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا. وعملاً بالإجراءات ١٣ و ١٤، واصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم كبير للأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية تعزيز نظام التحقق (تقديم مساهمة تفوق ١٠ ملايين يورو خلال السنوات الخمس الأخيرة). ويقضي قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2010/461/CFSP الصادر في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ بتقديم ٥,٣ ملايين يورو إضافية، ويعكف المجلس على إعداد قرار آخر.

١١ - وفيما يتعلق بالإجراء ١٩، نظم الاتحاد الأوروبي عدة مؤتمرات مواضيعية، بما في ذلك في أيار/مايو ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢، ويقدم الدعم عن طريق فريق عدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي، لإنشاء وتعزيز شبكة من مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية المستقلة، وقد بلغ الدعم الذي قدمه ٢ مليون يورو.

١٢ - ووفقاً للإجراءات من ٢٤ إلى ٣٤، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم التام لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه أحد العناصر الأساسية لنظام عدم الانتشار النووي الذي لا غنى عنه لتنفيذ المعاهدة. ويشدد الاتحاد الأوروبي باستمرار على أن التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي النموذجي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام الضمانات المذكور، وأن معيار التحقق الحالي للوكالة يتألف من اتفاقات الضمانات الشاملة مقترنة بالبروتوكولات الإضافية، كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إضفاء الطابع العالمي على هاتين الأداتين الجوهريتين. وقد شدد مراراً على ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات، ويشمل ذلك تعزيز النظم الإقليمية والتابعة للدول فيما يتعلق بمحصر ومراقبة المواد النووية، فضلاً عن اعتماد بروتوكولات منقحة بشأن الكميات الصغيرة، حسب الاقتضاء. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود الوكالة الرامية إلى تطوير ضمانات معتمدة تماماً على المعلومات وقائمة على تحقيق الأهداف.

١٣ - وتمشياً مع الإجراء ٢٦، تصدى الاتحاد الأوروبي بفعالية للتحديات الرئيسية المتعلقة بالانتشار وعدم الامتثال، والتي ينبغي مواجهتها بطريقة حازمة من أجل المحافظة على مصداقية وفعالية نظام المعاهدة. والمثالان الأكثر مدعاة للقلق في هذا الصدد هما برنامج إيران النووي، وبخاصة بعده العسكري المحتمل، وقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجريب جهاز متفجر نووي وآليات لحمل المتفجرات والمعلومات التي وردت مؤخراً بشأن برنامج لتخصيب اليورانيوم. ودعم الاتحاد الأوروبي قراراً لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن إبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدم امتثال سوريا لاتفاق الضمانات المبرم معها.

١٤ - وهذه القضايا هي مشار قلق شديد، وبخاصة في حالة جمهورية إيران الإسلامية، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تحديد الجهود من أجل التوصل إلى حل تفاوضي. ولا يزال هدف الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى تسوية شاملة على الأمد الطويل تعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، وتكفل امتثال الدولة الطرف لجميع التزاماتها بموجب المعاهدة، مع الاحترام التام لحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن الأمثلة الواضحة على تصميم الاتحاد الأوروبي على التوصل إلى حل دبلوماسي يضمن المراعاة التامة لجميع

القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية، الاجتماع الذي عُقد مؤخراً في اسطنبول، تركيا، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وضم ممثلين عن الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، مع ممثلين عن جمهورية إيران الإسلامية، وكان بقيادة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. ويأمل الاتحاد الأوروبي في إمكانية تحقيق نتائج محددة في مرحلة مبكرة عن طريق إطلاق عملية مستمرة للحوار الجاد مع جمهورية إيران الإسلامية. وينبغي لجمهورية إيران الإسلامية الدخول في مناقشات هادفة بشأن اتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة من أجل تبديد شواغل المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء إلى دعم هذه الجهود عن طريق التنفيذ التام لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

١٥ - ويعرب الاتحاد الأوروبي عن إدانته الشديدة لعملية الإطلاق التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ التي شكلت انتهاكاً خطيراً لقرارات مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ويحث الاتحاد الأوروبي بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي، بصورة تامة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، عن كافة برامجها القائمة المتعلقة بالأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، ويدعوها إلى العودة إلى الامتثال التام للمعاهدة والالتزامات بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتلبية طلبات الوكالة المتعلقة بالوصول إلى الأفراد والوثائق والمعدات والمنشآت.

١٦ - وفيما يتعلق بتنفيذ الإجراء ٣٣، واصلت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وهي النظام الإقليمي الأوروبي لحصر ومراقبة المواد النووية، تطوير ترتيبات الشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة. ويشكل التعاون والتنسيق الوثيق بين الجماعة والوكالة لأنشطة تفتيش المنشآت في الاتحاد الأوروبي أداة فعالة لتطبيق الضمانات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية إزاء منع الانتشار النووي. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعماً فعلياً لنظام ضمانات الوكالة بعدة طرق منها برنامج دعم الضمانات التابع للمفوضية الأوروبية وهو في طريقه لأن يصبح واحداً من أكبر برامج الدعم في هذا المجال. وقدم الاتحاد الأوروبي مساهمة بقيمة ٥ ملايين يورو لتحديث المختبر التحليلي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن المتوقع تقديم المزيد من المساهمات.

١٧ - وفي إطار برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم الدول الأعضاء، يقدم الاتحاد الأوروبي التكنولوجيا والخبرات الفنية للوكالة من مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية والمعاهد التابعة له في إسبيرا (إيطاليا)، وجيل (بلجيكا) وكارلسروي (ألمانيا)، وذلك في العديد من المجالات التقنية المتعلقة بالتنفيذ الفعال لتدابير التحقق من الضمانات، وهي ضرورية للسماح بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٨ - ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم التام لأنشطة النظم الدولية لمراقبة صادرات المواد النووية، وهي تحديداً مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، ومجموعة أستراليا، واتفاق واسينار المتعلق بمراقبة صادرات الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات والسلع المزدوجة الاستعمال، ونظام مراقبة تكنولوجيات الصواريخ. وفيما يتعلق بتنفيذ الإجراء ٣٦، يرحب الاتحاد الأوروبي بتعزيز المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية المتفق عليها خلال الاجتماع العام الأخير الذي عُقد يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ في نورديويك، هولندا، ويشدد على ضرورة أن يكون الانضمام إلى البروتوكولات الإضافية، بالنسبة لمجموعة موردي المواد النووية، شرطاً للإمداد بهذه المواد. ولا تزال مجموعة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية محفلين هامين لتبادل التجارب وللعمل بفعالية لتطبيق الرقابة الصارمة على تصدير هذه المواد، مما يسهم تحديداً في جهود محاربة الانتشار النووي. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى الإقتداء بعمل هاتين الجهتين عند صياغة وتنفيذ التشريعات المتعلقة بصادرات هذه المواد.

١٩ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالأهداف الواردة في الإجراءات من ٣٨ إلى ٤٦، ليكفل هيئة الظروف المثالية للسلامة والأمن وعدم الانتشار من جانب البلدان التي تأمل في تطوير قدراتها بصورة مسؤولة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويقدم الاتحاد الأوروبي دعمه التام للدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. كما يشدد على أهمية خطة العمل المتعلقة بالسلامة النووية التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الخامسة والخمسين التي عُقدت في فيينا من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ونتائج المؤتمر الوزاري للوكالة المتعلق بالسلامة النووية الذي عُقد في فيينا من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة والأمن النوويين الذي دعا إليه الأمين العام في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك. وانضم الاتحاد الأوروبي إلى النداء العالمي المتعلق برفع مستوى السلامة في المخططات النووية لتوليد الكهرباء إلى أعلى درجة وتعزيز تدابير السلامة النووية على الصعيد العالمي كجزء من الدروس المستخلصة من الحادث الذي تعرضت له محطة فوكوشيما داييتشي النووية لتوليد الكهرباء.

٢٠ - وفي أعقاب ذلك الحادث النووي، عمد الاتحاد الأوروبي، على سبيل الأولوية، إلى مراجعة السلامة في جميع المحطات الكهربائية النووية في الدول الأعضاء على أساس إجراء تقدير شامل وشفاف للمخاطر والسلامة (أطلق عليه "اختبار الجهد"). ودُعيت البلدان المجاورة وغيرها من البلدان إلى المشاركة في هذه الاختبارات التي أشرفت عليها سلطات رقابية وطنية مستقلة. وسيجري تقييم التقارير خلال عملية استعراض نظراء تجري في وقت لاحق، وسيُعلن عن النتائج وأية تدابير لاحقة. وبما أن أولوية كفالة سلامة المنشآت النووية لا يمكن أن تقف عند حدود البلدان، فقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى إجراء اختبارات جهد مماثلة في البلدان المجاورة وعلى نطاق العالم، على أن تشمل المنشآت النووية القائمة والمخطط لها، وذلك بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية. وبالتوازي مع اختبارات الجهد، سيستعرض الاتحاد الأوروبي، بحلول منتصف عام ٢٠١٢، الإطار القانوني والتنظيمي الأوروبي القائم المتعلق بسلامة المنشآت النووية.

٢١ - وفيما يتعلق بالدعوة الموجهة في الإجراء ٤٢ إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن توفير الحماية المادية للمواد النووية، وحثها على التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، فقد صدقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية على الاتفاقية وهي بصدد التصديق على التعديل.

٢٢ - وتمشياً مع الإجراءات من ٤٠ إلى ٤٥، يشدد الاتحاد الأوروبي باستمرار على ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لدرء مخاطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جماعات إرهابية، والسعي تحديداً إلى منع وقوع عمليات إرهابية نووية. وفي هذا السياق، دعم الاتحاد الأوروبي قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، بما في ذلك تقديم الدعم المالي (التبرع بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ يورو تقريباً إلى الآن، وتقديم المزيد من التبرعات مستقبلاً)، كما دعا إلى تحسين الأمن النووي للمصادر عالية الإشعاع. ويُعد القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جوهرياً لوضع آليات فعالة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بواسطة جهات فاعلة غير الدول. ويطلب الاتحاد الأوروبي من جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة وتعزيزها بغية وضع ضوابط محلية لمنع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها، بما يشمل المراقبة الملائمة للمواد ذات الصلة. وفي سبيل ذلك، ينبغي للدول أيضاً وضع ضوابط لمراقبة عمليات النقل العابر والسمسرة. وتم تعزيز نظام الاتحاد الأوروبي لمراقبة تصدير المواد المزدوجة الاستخدام عن طريق لائحة مجلس أوروبا رقم ٢٨/٤٢٨/٢٠٠٩ المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ التي حددت نظام الجماعة الأوروبية لمراقبة عمليات التصدير والنقل والعبور والسمسرة المتعلقة بالمواد المزدوجة الاستخدام. ودخلت هذه اللائحة حيز التنفيذ في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ وطُبقت في جميع دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة.

وقدم الاتحاد الأوروبي دعماً كبيراً لبلدان ثالثة لكفالة التنفيذ التام للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وسيواصل تقديم دعمه في هذا المجال. كما قدم المساعدة إلى العديد من البلدان لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القرار، بما في ذلك عن طريق أنشطة التوعية الإقليمية، ويعكف حالياً على صياغة قرار جديد للمجلس الغرض منه مواصلة دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لتعزيز التنفيذ الكامل لهذا القرار.

٢٣- ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في آليات ومبادرات دولية أخرى ذات صلة و/أو يقدم الدعم لها، كمؤتمر قمة الأمن النووي، ومبادرة أمن الانتشار النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة نشطة في نتائج مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في واشنطن دي. سي. سي. ويُدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي في إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أنه من المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمن النووي، حيث قدم دعماً مالياً بلغ ٣١ مليون يورو تقريباً منذ عام ٢٠٠٤، علاوة على المساهمات الفردية المقدمة من دوله الأعضاء. واستفادت أكثر من ٥٠ دولة حتى الآن من المساعدات الممولة عن طريق الإجراءات المشتركة للاتحاد الأوروبي وبموجب قرارات المجلس، ومن المتوقع استمرار زيادة عدد البلدان المستفيدة. وفي إطار أداة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار، تم رصد حوالي ٣٠٠ مليون يورو لتخفيف المخاطر الكيميائية والإشعاعية والنووية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، وسيُخصص ثلث المبلغ تقريباً لمبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمراكز الخبرة الرفيعة الإقليمية المعنية بالمسائل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بغية تعزيز القدرات المؤسسية لمكافحة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جميع أنحاء العالم.

٢٤- وتمشياً مع الإجراءات ٤٩ و ٥٢ إلى ٥٦، ظل الاتحاد الأوروبي داعماً قوياً لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه وسيلة لكفالة تطوير التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية على نحو مسؤول في مجالات تشمل الصحة البشرية، والغذاء والزراعة، والموارد المائية، والبيئة والطاقة النووية، مع التشديد على السلامة النووية والإشعاعية في الدول الأعضاء المشاركة. ويستخدم الاتحاد الأوروبي العديد من أدواته المالية لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون مع بلدان ثالثة في مجالات سلامة وأمن الاستخدامات الآمنة للطاقة والتكنولوجيا النوويين، ويقدم مساهمات سنوية تبلغ ١٥٠ مليون يورو. ويستخدم جزء من هذا التمويل في بلدان ثالثة عن طريق صندوق التعاون التقني لوكالة الطاقة الذرية، الذي يُعد الاتحاد الأوروبي من المساهمين الرئيسيين فيه، بما في ذلك عن طريق المساهمات

الفردية المقدمة من دوله الأعضاء. وفي إطار أداة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال الأمان النووي، تم التعهد بتقديم ٥٢٤ مليون يورو خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ لتمويل مشاريع السلامة في رابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وتشمل البرامج دعم منظمي ومشغلي المرافق النووية في البلدان الثالثة، وإدخال تحسينات السلامة على صعيد تصميم المنشآت النووية، وتشغيلها، وصيانتها، وكفالة سلامة إدارة المواد النووية والنفايات المشعة، واتخاذ التدابير لتعزيز التعاون الدولي. وقدم برنامج الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية الإطاري السابع للبحث والتدريب في المجال النووي (٢٠٠٧-٢٠١١) الدعم للأنشطة البحثية في إطار اتفاقات التعاون النووي مع بلدان أخرى، وكان بعضها بالتنسيق مع الحفل الدولي المعني بالجيل الرابع. والبرنامج الإطاري الراهن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ يركز البحوث في الجوانب المتعلقة بالأمان. وتشمل البلدان الشريكة حتى الآن كل من الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وأوكرانيا والبرازيل وجمهورية كوريا والصين وكازاخستان والهند. وأجرت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية مفاوضات بشأن اتفاقات التعاون النووي مع ١٤ دولة، وشملت المفاوضات على وجه التحديد أمان وشفافية التجارة النووية وأنشطة البحوث المتعلقة بالسلامة النووية والطاقة الاندماجية. ووافق مجلس الاتحاد الأوروبي على نهج عام لتمديد البرنامج الإطاري السابع.

٢٥ - وثمة أهمية قصوى لكفالة استفادة جميع الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الذرية بصورة منصفة من صناديق التعاون التقني، ومواصلة وضع السياسات لتيسير زيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في برنامج التعاون التقني. ويُعد التزام البلدان المستفيدة هو المفتاح لنجاح جميع برامج التعاون التقني. ولذا، شدد الاتحاد الأوروبي مراراً على أهمية قيام جميع الدول المتلقية للمساعدة التقنية من وكالة الطاقة الذرية بتسديد تكاليف المساهمات الوطنية في الوقت المناسب والتوقيع على الاتفاقات التكميلية المنقحة. كما شدد على أهمية التطبيق المتسق لتدابير السلامة والأمن والضمانات.

٢٦ - وتمشياً مع الإجراء ٥٨، لا يزال الاتحاد الأوروبي على اقتناع راسخ بمزايا النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، ويرحب من ثم بالخطوات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنشاء احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب. وتعهد الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بمبلغ ٢٥ مليون يورو لهذا الاحتياطي (٢٠ مليون يورو من أداة الاستقرار، ويُتوقع دفع ٥ ملايين يورو أخرى من ميزانية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة)، وتلقت الوكالة بالفعل ١٠ ملايين يورو من هذا المبلغ.

٢٧ - وتمشياً مع الجزء الرابع من خطة العمل، يدعم الاتحاد الأوروبي بقوة آلية تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي تضمن على وجه التحديد عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وشارك الاتحاد الأوروبي في هذه العملية بتقديم الرعاية لحلقة دراسية مدتها يومان في تموز/يوليه ٢٠١١ شهدت مشاركة ومناقشات بمستويات عالية للغاية (حضرها حوالي ٢٠٠ من الخبراء التابعين للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية). ويعكف الاتحاد الأوروبي على إعداد مبادرات محتملة لمتابعة الحلقة الدراسية المذكورة، بالتنسيق الوثيق مع ميسري مؤتمر عام ٢٠١٢.

الطريق نحو المستقبل

٢٨ - يلتزم الاتحاد الأوروبي بالعمل مع جميع الدول الأطراف خلال دورة الاستعراض الجديدة لكي ينفذ، دون إبطاء وعلى نحو متوازن، الإجراءات الاستشرافية التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. واستناداً إلى قرار المجلس CFSP/212/2010، سيواصل الاتحاد الأوروبي السعي إلى إحراز تقدم ملموس وواقعي نحو تحقيق الأهداف الوارد في المعاهدة، على نحو يتجاوز خطة عمل عام ٢٠١٠. وسيسعى الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص إلى تعزيز فعالية وشمول نظام عدم الانتشار بجعل معيار التحقق هو التوقيع على اتفاق ضمانات شامل وبرتوكول إضافي، عملاً بالمادة الثالثة من المعاهدة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى ضرورة توصل الدول الأطراف إلى فهم مشترك بشأن كيفية الاستجابة بفعالية عند انسحاب إحدى الدول الأطراف من المعاهدة. وأخيراً، يكرر الاتحاد الأوروبي التشديد على أولوية دعم المعاهدة، واضعاً في اعتباره التحديات الرئيسية الماثلة فيما يتعلق بالانتشار النووي، وبخاصة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، وذلك عن طريق فهم مشترك فيما بين الدول الأطراف بشأن كيفية التصدي بحزم وفعالية لحالات عدم الامتثال.